مصر والدول العربية

شعبة اقتصاد

دكتورة

علا عادل علي عبد العال

استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة دمياط

كلية التجارة

قسم اقتصاد

التكامل الاقتصادي العربي

١-أهميته (مبرراته) :

تعد قضية التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي من القضايا الهامة المثارة حالياً وبشكل واسع على الصعيدين النظري والعملي ، فتنبع هذه الأهمية من ضخامة الأخطار والتحديات التي تواجه الأمة العربية وأمنها القومي ومنها :

أولاً ما يرجع إلى أسباب تتعلق بالواقع الاقتصادي السياسي المتردي لهذه الدول و السمات المشتركة للاقتصادات العربية والمتمثلة في :

- مظاهر الضعف والتشتت التي يشهدها الوطن العربي بسبب التجزئة القطرية واستمرارها مما أدى إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بها مما يعرضها للمطامع الأجنبية خاصة من قِبل التكتلات القوية التي تعمل على استنزاف خيرات الدول الضعيفة.

- اتساع الهوة في التفاوت التنموي وتعميق التخلف وتجذر التبعية وتعدد مظاهرها (سياسية ، غذائية ، واقتصادية)

- اختلال التوازن العام والجزئي فيها . فنجد اختلالاً بين الادخار والاستثمار ، موازين مدفوعاتها ، الهيكل الاقتصادي العام ، وجميعها اختلالات هيكلية تعكس عدم توازن النمو في معظم الاقتصادات العربية . فهذه الاقتصادات تتسم باختلال التوازن في توزيع عوامل الإنتاج ، فنجد

المواد الخام والأرض الزراعية تتوفر في دول تفتقر لرأس المال على نحو ما هو قائم في مصر وسوريا والسودان . كما يوجد رأس المال بوفرة في دول أخرى تندر بها الأيدي العاملة الماهرة والخبرات الإدارية والتنظيمية والمواد الخام الزراعية على نحو ما هو قائم في الكويت والسعودية ودول الإمارات .كما نجد اختلال بين وجود فوائض مالية (سيولة) ووجود فرص استثمار حقيقي. هذا بالإضافة إلى أن الدول التي تعاني من ندرة رأس المال تعتمد على التمويل الأجنبي لتنفيذ خططها الإنمائية، وتواجه عبئاً ثقيلاً من الدين العام الأجنبي .

أما الدول النفطية فلم تستطع أن تقيم قطاعاً صناعياً متطوراً بسبب استخدام الموارد المالية النفطية لاستيراد حاجة السوق المحلية إما بسبب قصور طاقتها الاستيعابية بما لا يمكنها من إقامة صناعات متطورة أو بسبب ما تعانيه الدول العربية بشكلٍ عام من تخلف تقني ، كما يصدر النفط العربي كمادة خام ،غالباً، ولا تستثمر عائداته في دعم القاعدة الإنتاجية بدرجة كافية . أضف إلى ذلك اختلال التوازن بين الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية إذ تحظى الأولى بأهمية نسبية أعلى لتوفر مقوماتها بدرجة أكبر حيث يتجه الإنتاج الصناعي بهذه الدول إلى إنتاج السلع الاستهلاكية . ويظل علاج هذه الاختلالات الهيكلية متوقف على مدى ما تحققه الدول العربية من تنسيق وتكامل بين اقتصادياتها على طريق الوحدة العربية.

- تخلف القطاع الصناعي بحيث لا يمكنها تحقيق تنمية صناعية سريعة ، ففي ظل التطور التقني السريع ونمو الحجم الاقتصادي للمشروعات الصناعية وتزايد الكثافة الرأسمالية في الصناعات الحديثة لا تستطيع أية دولة عربية بمفردها أن تقيم وحدات إنتاجية ضخمة تحقق وفورات اقتصادية داخلية كبيرة بينما يتيح التكامل العربي فرصاً واسعة لإقامة مشروعات صناعية كبيرة، وتحديث القاعدة الصناعية الموجودة استجابة لاتساع السوق المشتركة مع تعظيم مجالات الاستثمار الخارجي وجذب الاستثمارات العربية للداخل.

- ضيق نطاق الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية نتيجة ضعف دخل الفرد ومن ثم قوته الشرائية ، وتدني وسائل النقل . ولكن إذا أخذنا الأسواق في الدول العربية مجتمعة فإنه يمكن إقامة صناعات متطورة (كيمائية، آلات ووسائل نقل، معدنية، منسوجات ...) مما يتيح فرصاً أكبر للمنتجين العرب لتصريف منتجاتهم بأقل تكلفة نظراً للتقارب الجغرافي بين الدول العربية.

- ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول النامية في مجال المعاملات الاقتصادية والذي يرجع للاعتماد الأساسي في معظم الدول النامية في صادراتها على المواد الأولية والتي تتميز بانخفاض الطلب عليها في حين تستورد معظم مستلزمات الإنتاج والمعدات من الدول الصناعية حيث تمثل التجارة الخارجية مع هذه الدول الجزء الأكبر مما أدى إلى اتباع

سياسات اقتصادية كالتصدير من أجل الاستيراد بدلاً من أن يكون من أجل تصريف المنتجات.(أي أن حصيلة الصادرات تنفق على الاستيراد)

- أن معدل النمو لاقتصادات الدول العربية يعتمد على عوامل خارجية ليس لها أن تسيطر عليها حيث تشكل التجارة الخارجية لهذه الدول أهمية كبيرة في عمليات النمو الاقتصادي. فإذا ما نظرنا إلى هيكل التجارة الخارجية لهذه الدول لوجدنا أن المواد الخام الأولية تشكل الجزء الأكبر من الصادرات العربية وهي تتميز بانخفاض الطلب عليها ، كما أن التجارة مع الدول الصناعية تمثل الجزء الأكبر منها بينما تمثل التجارة البينية نسبة ضئيلة ، مما أضف من مركز الدول العربية التنافسي والتفاوضي وهو ما يؤكد أهمية التنسيق والتكامل الصناعي بين الدول العربية

- افتقار معظم الدول النامية إلى وجود بنية أساسية جيدة كتوفر شبكة مواصلات واتصالات والتي من شأنها تيسير انتقال السلع من سوق لآخر مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل في هذه الدول.

كما نجد أن الدول الساعية للنمو ومنها الدول العربية تواجه احتكارات مالية وتكتلات اقتصادية شرسة.

- أضف أيضاً مبررات سياسية تتضمن إزالة أو تخفيف النزعات السائدة بين الدول العربية حيث يحل السلام محل الصراعات من خلال التكامل الاقتصادي ، كما يعمل على استفادة الدول الأعضاء من الخبرات العسكرية والحربية في مواجهة أي عدوان خارجي.

مما سبق نجد أنه لا يمكن لهذه الدول أن تتحرك فرادى ولذا يكون من الضروري أن تحقق فيما بينها نوعاً من التعاون والتكامل الاقتصادي .

ثانياً أسباب تتعلق بمواجهة الضغوط الدولية وتحديات النظام العالمي الجديد وما تتطلبه وتفرضه شروط العولمة : فمن هذه المتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية وأثرت سلباً على الوطن العربي ،

- تفتت الاتحاد السوفيتي وانتهاء توازن القوى الدولية المرتكزة على القطبية الثنائية ليبرز دور القطب الأوحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية ليرسخ سيطرة الدول الغنية على العالم سياسياً واقتصادياً وفي مقدمتها الدول العربية .

- ظهور منظمة التجارة العالمية والتي تهدف لجعل التبادل التجاري الدولي تبادلاً مفتوحاً مما يمثل خطراً للدول النامية التي ماتزال منتجاتها بعيدة عن مجال المنافسة مع المنتجات العالمية سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية. هذه الظروف والمتغيرات الدولية القائمة شكلتا معاً تهديدات على الأمن القومي العربي وأدت إلى مزيد من تهميش الدور الاقتصادي والسياسي لدولها على الساحة الدولية مما يتطلب فعلاً جماعياً قومياً يرتكز على جهد قومي بهدف تطوير القدرات والإمكانات وتفعيلها ، هذا الجهد يتمثل في عمليات التكامل ، ولذا يُنظر لعملية التكامل بأنها تعمل على تفعيل القدرات الموجودة في الدول النامية لمواجهة الأخطار والتحديات ،

كما يمكن من خلالها إيجاد الأسس والمرتكزات اللازمة والثابتة لتحقيق الوحدة العربية وهو بذلك يحقق أهدافاً ومهاماً مركبة .

ورغم أهمية قيام تكامل خاصة بين دول العالم العربي إلا أنه في ظل الظروف الموضوعية القائمة نجد صعوبة في قيام وحدة عربية.

ويمكن القول أن أهداف أو مبررات التكامل الاقتصادي تختلف فيما بين الدول النامية والدول الصناعية ، فتسعى الدول الصناعية للاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية ، كما تتسم الهياكل الصناعية لهذه الدول بالاستقرار ، وعليه فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل يكون ذا أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكسبه مزيداً من الديناميكية والفاعلية ، فإذا ما أدت الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي فإن ذلك يجعل من التكامل أمراً إيجابياً واختياراً مناسباً.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الكفاءة والفاعلية لأن الهياكل الصناعية في الدول النامية هياكل صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد.

من هنا يمكننا القول بأن الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من التكتل ليست أهدافاً ديناميكية وإنما هي أهداف هيكلية تشمل على تنمية الصناعات من خلال التنسيق وهو ما تسمح به الاقتصادات ذات الحجم الكبير نظراً لاتساع السوق وتنوع الإمكانات وهي الأهداف التي تسعى التكتلات الاقتصادية في الدول النامية إلى تحقيقها .